

رسالة

نشرت عدة صحف وطنية ومواقع إخبارية بشكل متزامن تصريحاً نسب بصيغ مختلفة إلى مصدر حكومي لم تكشف عن هويته يؤكد فيه اتخاذ الحكومة قرار رفع الدعم عن مواد أساسية هي «البوطة» والسكر والدقيق، ويفيد ما تفرق في الخبر بين تلك المصادر أن الحكومة قررت رفع الدعم، وأن التنفيذ سيكون قبل نهاية السنة الجارية وفي غضون التسعة أشهر القادمة. غير أن وزير الاقتصاد والمالية، محمد بوسعيد، نفى بالمطلق، في تصريح له «التجديد» أن تكون الحكومة قررت شيئاً بشأن رفع الدعم عن تلك المواد، ولا تاريخاً لتنفيذه، مؤكداً أن كل ما هناك دراسات حول أثر رفع ذلك الدعم على القدرة الشرائية للمواطنين.

نعم، لقد سبق للحكومة أن أعلنت في أكثر من مناسبة عزمها إنهاء صندوق المقاصة وإنهاء كل أشكال دعم المواد الاستهلاكية، واستكملت رفع دعم المحروقات عبر عدة مراحل، وشددت على أن باقي المواد من الناحية المبدئية ستلقى نفس المصير، لكنها لم تقرر شيئاً ولم تحدد تاريخاً محدداً لذلك، فكيف يمكن الجمع بين تصريحات لم يكشف عن هوية صاحبها، الذي قدم بكونه «مصدر حكومي رفيع المستوى»، وتصريحات وزير الاقتصاد والمالية وتصريحات مشابهة له لوزير الشؤون العامة والحكومة؟

فهل قررت الحكومة رفع الدعم عن تلك المواد وحددت تاريخاً له أم لا؟ وهل تتعلق التسريبات مجهولة الهوية بعملية إعداد الرأي العام لتقبل قرار قد يأتي فجأة؟

إن هذا اللبس والتضارب في المعطيات يضرب في الصميم شيئاً مهماً بالنسبة للمواطنين: المصداقية. مصداقية الحكومة ومصداقية الصحافة معاً. إن من مسؤولية الحكومة الإسراع إلى رفع اللبس حول المعطيات المتداولة حول رفع دعم المواد الأساسية، وتنوير الرأي العام بشكل واضح وصريح ودقيق.